

منهجية عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية،
مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً
في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

- الإيمان -

تؤمن الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ الهدفَ الرئيس من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا هو الحفاظ على حقوق كافة الضحايا، ومحاسبة المجرمين تحقيقاً للعدالة، وردع من يُفكر بارتكاب انتهاكات مماثلة، ودعمًا لمسار العدالة الانتقالية وتخليد الذكرى، وللمساهمة في عمليات المناصرة سياسياً واجتماعياً. وتؤمن أيضاً بأن كل ما سبق يَصُبُّ في باب مكافحة سياسة الإفلات من العقاب الممتدّة على مدى عقود عدّة في سوريا؛ ما أدى إلى استمرار دورة العنف والاستبداد ومنع تأسيس حكم جديد قائم على العدالة والمساواة والديمقراطية.

- الوضوح والالتزام -

يحرص فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان على إضلاع الناجين والشهود وذوي الضحايا والمقربين منهم على منهجية العمل المتّبعة في الشبكة والغرض من إفاداتهم، وعن حقّهم في طلب إبقاء هويتهم سرّية أو استخدام اسم مستعار حفاظاً على خصوصيتهم ومنعاً من تعرضهم للمضايقات أو الملاحقة الأمنية، وعن حقّهم في إبقاء المعلومات التي يُقدمونها ويعتقدون أنها قد تسبّب خطراً عليهم بعيدة عن التداول العام، وكل ذلك وفق المبادئ والبروتوكولات الداخلية لدينا والتي نعمل بموجبها منذ سنوات، ونسعى دائماً إلى تطويرها لتواكب مستويات عالية من الرعاية النفسية لمختلف أصناف الضحايا. وتمتلك الشبكة السورية لحقوق الإنسان أرشيفاً بأسماء الشهود وعناوين الاتصال الخاصة بهم وشهاداتهم، وكذلك جميع الصور والمقاطع المصورة الواردة في التقارير والأبحاث التي تُصدرها كافة، وتتبع إجراءات سلامة عالية للحفاظ على أمن المعلومات.

- الموثوقية والانتشار -

منذُ تأسست الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران/ يونيو 2011، عمِلَ أعضاؤها المنتشرون في مختلف المدن والبلدات السورية على بناء علاقات ثقة وتعاون مع المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها؛ بهدف توثيق الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان عن طريق جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التفصيلية عن حوادث الانتهاك وعن الخسائر البشرية أو المادية الناجمة عنها، وتوثيق شهادات الناجين وأهالي الضحايا والمقربين منهم، وشهود العيان الذين كانوا موجودين وقت وقوع حادثة الانتهاك. وعلى مدى سنوات متواصلة من العمل اليومي التراكمي تكوّنت شبكة واسعة من العلاقات مع الآلاف من المصادر الميدانية، والذين شكّلوا مصدر معلومات مستمر، وقد ساهمت الأخبار والتقارير التي تُصدرها الشبكة السورية لحقوق الإنسان على مدى الأيام والأسابيع، والتي تعتبر شكلاً من أشكال المناصرة وتاريخ الأحداث في إعطاء رصيد معنوي وثقة متبادلة مع المصادر الميدانية، ولعبت مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للشبكة السورية لحقوق الإنسان والتي تم توثيقها جميعاً، والتغطية الإعلامية المحلية والعربية والدولية دوراً رئيساً في توسيع الانتشار وتعزف السوريين على الشبكة السورية لحقوق الإنسان والمهام التي تقوم بها، مما ساهم في تواصلهم معنا وبناء المزيد من العلاقات، فالعلاقات هي متبادلة نسعى إلى قسم منها، وقسم آخر يُبادر للتواصل معنا، وتُسهم كثرة العلاقات والتواصل وتنوعهما في توثيق أكبر قدر ممكن من الانتهاكات وفي التحقق منها، ونحن في سعي مستمر لتطوير شبكة العلاقات في جميع المحافظات السورية.

- التعريفات والتصنيفات -

تلتزم الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال عملها بالتعريفات والتصنيفات الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك بالتعريفات والتصنيفات المتبعة من قبل الهيئات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفيما يلي أبرز المصطلحات المستخدمة في التقارير والأخبار التي تصدرها.

المجزرة:

نتيجة لتعدّد التعريفات المتعلقة باعتبار أن حادثاً ما هو مجزرة طبقاً لعدد الضحايا الذين قتلوا في آن واحد في مكان واحد، فإننا نعرف المجزرة على أنها الحادثة التي يُقتل فيها على الأقل خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة.

المعتقل/ الاعتقال/ الاحتجاز غير المشروع:

اعتقال شخص دون سبب مشروع أو دون إجراء قانوني، بسبب رأي سياسي أو على خليفة حرية التعبير أو بسبب ممارسة أي من الحقوق التي يكفلها الدستور السوري والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويشكّل حرمانه من الحرية انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

المختفي قسرياً:

هو المعتقل الذي مضى 20 يوم عن تاريخ اعتقاله/ احتجازه، ورفضت الجهة التي اعتقله الاعتراف بوجوده لديها وأنكرت معرفتها بمصيره.

الرجال:

تُطلق هذا المسمى على الذكور البالغين الذين تجاوزوا سنّ الثامنة عشر.

السيدات:

تُطلق هذه التسمية على الإناث البالغات اللواتي تجاوزن سنّ الثامنة عشر.

الأطفال:

تُطلق مسمى الأطفال على الذكور والإناث الذين هم دون سنّ الثامنة عشر، ويتم تصنيفهم إلى ذكور أطفال وإناث طفلات.

الكهل:

كل من تجاوز سنّ الستين من كلا الجنسين.

الرضيع:

كل من هو دون سنّ الثانية من كلا الجنسين.

الإناث:

ينقسمن إلى قسمين، الأول هو الإناث البالغات (سيّدات) وهن من تجاوزن سنّ الثامنة عشر، والثاني هو الإناث الطفلات دون سنّ الثامنة عشر.

الذكور:

ينقسمون إلى قسمين، الأول هو الذكور البالغون (رجال) وهم من تجاوزوا سنّ الثامنة عشر، والثاني هو الذكور الأطفال وهم من دون سنّ الثامنة عشر.

المواطن الصحفي:

نُعرّف المواطن الصحفي بأنّه كل من لعب دوراً مهماً في نقل ونشر الأخبار، وهو ليس بالضرورة شخصاً حياً، كما يُفترض أن يكون عليه حال الصحفي لكنه عندما يحمل السلاح ويُشارك بصورة مباشرة في العمليات القتالية الهجومية، تسقط عنه صفة المواطن الصحفي، وتعود إليه إذا اعتزل العمل العسكري تماماً.

الكوادر الإعلامية:

تشمل كل من الصحفيين والمواطنين الصحفيين والعاملين في الحقل الإعلامي الذين يمارسون دوراً مهماً في نقل ونشر الأخبار، وطلاب كليات الإعلام، وتسقط هذه الصفة عنّ يحمل السلاح منهم ويُشارك بصورة مباشرة في العمليات القتالية الهجومية، وتعود إليه إذا اعتزل العمل العسكري تماماً.

الكوادر الطبية:

تشمل كل القائمين على العمل الطبي من أطباء وممرضين ومُسعفين، وصيدلة، ومخبريين، وإداريين، إضافة إلى العاملين في تشغيل ونقل الوسائط الطبية، وطلاب الكليات والمعاهد الطبية. وتسقط هذه الصفة عن كل من يحمل السلاح ويُشارك بصورة مباشرة في العمليات القتالية الهجومية، وتعود إليه إذا اعتزل العمل العسكري تماماً.

التوقيت:

تتبع نظام الـ 24 ساعة في تسجيل أوقات الحوادث، ونعتمد عند تسجيل وقت الحادثة التوقيت المحلي للمنطقة ذاتها.

المقاتل:

كل من حمل السلاح وشارك في الأعمال القتالية، وذلك كما هو منصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، وعندما تصادف حادثة قصف يسقط فيها مدنيون وعسكريون معاً فاصطلحنا على إطلاق لفظ شخص لحصيلة الضحايا، حيث يتم فرزهم لاحقاً. حالة الشك بين المدني والمقاتل: في حال عدم وجود دليل قاطع على هوية الضحية وحدث شك في تصنيفه هل هو مدني أم مقاتل، فإننا نقوم بتقييده على أنه مدني.

اختلاف توزيع مناطق السيطرة:

نتيجة للأعمال القتالية بين عدة أطراف في سوريا تختلف مناطق سيطرة هذه الأطراف بشكل مستمر. ونظراً لأن بعض التقارير والدراسات تأخذ وقتاً طويلاً في البحث والتحقق، فقد تتغير القوة التي كانت مسيطرة عن القوة التي تولت السيطرة لحظة إصدار التقرير ولهذا تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان دائماً على أهمية تاريخ الانتهاك.

- تصنيف الأطراف المرتكبة للانتهاكات -

الشبكة السورية لحقوق الإنسان باعتبارها جهة حقوقية مستقلة عن جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة فهي لا تهتم بتحليل أو تبرير الهجمات، أو ردّات الفعل، أو الدوافع، بل بما يترتب على تلك الهجمات أو ردّات الفعل من انتهاكات.

في البداية كان النظام السوري هو المرتكب الوحيد لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، ولا يزال أكبر مرتكب للغالبية العظمى من الانتهاكات، ومع تطور الأحداث دخلت إلى الساحة السورية مجموعات أخرى مارست انتهاكات متعدّدة، وعملت هذه المجموعات تحت تسميات مختلفة أو مُتغيرة، لكن يجمعها هدفٌ مشترك أو تصبُّ الأعمال التي تمارسها في صالحٍ طرفٍ معين، لذلك صنّفت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الأطراف التي ترتكب الانتهاكات في سوريا وفق تمايزها عن بعضها؛ تبعاً للهدف والمرجعية والصفة الطاغية عليها وطريقة نشاطها، الذي اجتهدنا في الوصول إليه لتحديد الأطراف المسؤولة عن هذه الانتهاكات والتي يتفرع عن كلٍ منها العديد من المجموعات المتشابهة، وهذه الأطراف هي:

الطرف الأول:**قوات النظام السوري**

تشمل الجيش، وقوات الأمن، والقوى التابعة لها، والميليشيات المحلية، والميليشيات الأجنبية وهي غالباً إيرانية أو بدعم من إيران، وذات أيديولوجيا سياسية/عقائدية شيعية، وقد بدأت قوات النظام السوري بالانتهاكات منذ اليوم الأول لانطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في العام 2011.

الطرف الثاني:**قوات "حزب الاتحاد الديمقراطي"**

وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني "والقوات المتحالفة معه، وفي بداية الانتفاضة الشعبية لم يكن يتم تمييزها عن قوات النظام السوري حتى بداية عام 2012 أصبحنا نميز بينهما، في مطلع عام 2014 شكّل الحزب ما أطلق عليه اسم "الإدارة الذاتية"، عمادها قوات حزب الاتحاد الديمقراطي وهي: "وحدات حماية الشعب" و"قوات الأسايش"، ثم شكّلت تلك القوات في نهاية عام 2015 ما أطلق عليه اسم "قوات سوريا الديمقراطية"، حيث قامت بإضافة بعض مكونات المجتمع السوري الأخرى بشكل رمزي.

الطرف الثالث:**قوات المعارضة السورية**

تشمل جميع فصائل المعارضة المسلحة و"الجيش الحر" و"الفصائل الإسلامية غير المتشددة"، بدأت عملها في آب/أغسطس 2011 بشكل متفرق ثم توسع شيئاً فشيئاً حتى آذار/مارس 2012، عندما أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اعتبار النزاع في سوريا نزاعاً مسلحاً غير ذي طابع دولي. في كانون الأول/ 2019 أعلنت الحكومة السورية المؤقتة عن توسيع قوة مسلحة جامعة تحت اسم "الجيش الوطني"، وتدرجياً انضمت الغالبية العظمى من فصائل المعارضة المسلحة والجيش الحر إلى الجيش الوطني وأصبح بالتالي يُعبر بشكل أساسي عن فصائل المعارضة المسلحة.

الطرف الرابع:**جبهة النصرة**

وهي فرع "تنظيم القاعدة" في سوريا التي أُعلن عن تأسيسها في كانون الثاني/ 2012، واستمرت تحمل هذا الاسم حتى تموز/ 2016 عندما أعلنت الانفصال عن تنظيم القاعدة، وأطلقت على نفسها اسم هيئة تحرير الشام.

الطرف الخامس:**تنظيم "الدولة الإسلامية/ داعش"**

الذي أُعلن عن تأسيسه في نيسان/ 2013، و**تنظيم "جند الأقصى"**، و**حراس الدين** أعلن عنه في 27 شباط/ 2018.

الطرف السادس:**قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية**

وهو تحالف من مجموعة دول تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بهدف محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية - داعش"، والذي بدأت أولى ضرباته في أيلول/ 2014.

الطرف السابع:**القوات الروسية**

وهي القوات المسلحة الرسمية التابعة للاتحاد الروسي، التي أعلنت عن دخولها سوريا في أيلول/ 2015.

الطرف الثامن:**القوات التركية**

التي دخلت في النزاع السوري منذ منتصف عام 2016 مع عملية درع الفرات، وتدعم قوات الجيش الوطني.

جهات أخرى

يتضمّن هذا التصنيف كل الحوادث التي لم تتمكن من تحديد هوية مرتكبيها، مثل: مصدر نيران مجهول، ألغام مجهولة المصدر، معظم حوادث التفجيرات عن بعد، كما يضم هذا القسم: الضحايا الذين قتلوا من قبل قوات حرس حدود البلدان المجاورة.

نُشير إلى أنّ الألفاظ المستخدمة من قبيل "الإسلامية"، "الشيوعية"، "الكردية"...، لا تحمل أي تمييز ديني أو عرقي، فنحن مع احترام حق الإنسان في قوميته ودينه ومذهبه، وهذه الصفات فقط هي لمجرد تحديد الصفة الرئيسة التي تنضوي تحتها العناصر المقاتلة.

- توثيق وتصنيف الضحايا -

يعمل فريق قسم توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على متابعة الحوادث التي تسببت في القتل خارج نطاق القانون بشكل يومي، ويتركز عمله بشكل رئيس على:

1. متابعة الأحداث اليومية التي تسببت في سقوط ضحايا، والتي تعتبر قتلاً خارج نطاق القانون.
2. محاولة الوصول إلى مكان الحادثة والتواصل مع مصادر أولية بما فيها ذوي الضحايا وشهود عيان، إلى جانب التقاط أو الحصول على صور/ مقاطع مصورة عن الضحية ومكان الحادثة.
3. أرشفة يومية لبيانات الضحايا التي تمّ التحقق منها.
4. هذه المراحل تخضع بشكل مستمر لعمليات متابعة وجمع وتحديث بيانات الضحايا.

إنّ هذه المراحل تغدو أكثر صعوبة وتعقيداً لدى وقوع مجزرة أو سقوط عدد كبير من الضحايا في حوادث قصف متقاربة دفعة واحدة، حيث تدخل عوامل إضافية تزيد من صعوبة عملية التوثيق مثل استخدام عدة أنواع من الأسلحة، استخدام تكتيك الضربة المزدوجة، تدمير وتضرر المباني؛ مما يؤدي إلى تغيير كبير في شكل المكان.

إضافة إلى المراحل السابقة، فقد طوّر فريقنا التقني برنامجاً إلكترونياً خاصاً بالأرشفة، يعمل على إدخال البيانات بشكل أوتوماتيكي وليس يدوي، كما يمكننا هذا البرنامج من فرز الأسماء بحسب المحافظة التي تنتمي إليها الضحية، وبحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، والجهة التي قامت بالقتل، ونوع السلاح المستخدم، وغيرها من المعلومات التفصيلية التي قد تزيد أو تنقص تبعاً للظروف المحيطة بكل حادثة، إضافة إلى أرشفة صورة الضحية. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

إن هذا البرنامج يمكننا من توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يساهم

في معرفة ماذا خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكننا من معرفة النِسبِ الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك.

تشمل حصيلة الضحايا الذين قتلوا في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع.

يتركز عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على توثيق المدنيين الذين قتلوا عبر عمليات خارج نطاق القانون، أما عملية توثيق المسلحين والمقاتلين من قوات أطراف النزاع التي تم ذكرها فهناك استحالة في كثير من الحالات من التواصل، على سبيل المثال مع قوات

المنهجية والتركيز الأساسي مُنصَب لتوثيق الضحايا من المدنيين

النظام السوري أو عائلاتهم، أو مع قوات تنظيم داعش، أو حزب الله اللبناني أو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أو هيئة تحرير الشام، ونعتقد أن الإحصائيات التي تصدر عن بعض الجهات الإعلامية التي تتحدث عن حصيلة الضحايا من هذه الجهات هي إحصائيات تخلو من الدقة والمنهجية، وبعيدة حتى عن معايير التقدير الموضوعي، وقد يكون توثيق الضحايا من فصائل المعارضة المسلحة هو الأسهل بين الأطراف المسلحة على اعتبار أنَّ الغالبية العظمى من هؤلاء كانوا مدنيين ثم حملوا السلاح، أو من مدنيين انضموا لاحقاً إلى الجيش الوطني، لكن حتى هذه تظلُّ ضمن الحدود الدنيا؛ نظراً لصعوبة الوصول إلى جبهات القتال وعدم نشر قوائم بأسماء الضحايا ومنع تداول أخبارهم.

أخيراً، تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان [نموذجاً خاصاً](#) يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية، ويصل إلى قسم توثيق الضحايا والذي يقوم بدوره بمتابعة هذه المعلومات مع الجهة المرسله، وفي حال التحقق من صحتها، يتم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

- توثيق الاعتقال/ الاختفاء القسري/ التعذيب -

يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التعسفي، مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، ويقوم فريق قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل يومي:

- بتسجيل حالات الاعتقال/الاحتجاز/ التعذيب التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين (ناجون من الاعتقال). ويجري عمليات تحديث يومية لبيانات حالات الاعتقال/ الاحتجاز والاختفاء القسري والإفراج بحسب المعلومات التي جرى التحقق منها عن حالة الشخص، ثمّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرّبين منهم؛ بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التعقيد.
- وتتمّ مقاطعة المعلومات الواردة من عدّة مصادر وتسجيلها في قاعدة البيانات، ويستمر فريق قسم المعتقلين بمتابعة أية معلومات جديدة حول المعتقل أو مكان وجوده أو الظروف التي تُحيط به عن طريق الاستمرار في التواصل مع أهل المعتقل أو المقرّبين منه، إضافة إلى مقابلة ناجين من الاعتقال/ الاحتجاز وتسجيل إفاداتهم حول ظروف اعتقالهم، والانتهاكات التي تعرضوا لها...، ومن شاهدوا ضمن المعتقلات.

ويعمل فريق قسم المعتقلين على تحديث قاعدة البيانات باستمرار عن المعتقلين الذين تمّ الإفراج عنهم حسب توافر المعلومات. وتحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة. لا تتضمن حصيلة المعتقلين التي تمكنت الشبكة لسورية لحقوق الإنسان من توثيقها في قاعدة بياناتها، لا تتضمن المعتقلين على خلفيات جنائية، ونعتقد أنّ

هذه الحصيلة أقل من العدد الحقيقي للمعتقلين، الذين لم يتمكن من الوصول إلى معلومات عنهم نتيجة التحديات التي نواجهها، كما أنها لا تتضمن حالات الخطف والمفقودين الذين لم يتمكن من تحديد الجهة التي قامت بختفهم أو تحديد ظروف فقدهم/ خطفهم واختفائهم.

وتواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق الاعتقال/ الاختفاء القسري/ التعذيب اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، من أبرزها:

- خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعزّضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات.
- فقدان ثقة المجتمع السوري من جدوى التعاون في عمليات التوثيق، والسبب الرئيس وراء ذلك هو فشل المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها في الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، بل إن حالات الإفراج تتم في معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة، أو عن طريق دفع الرشاوى والفدية للمسؤولين النافذين.

تُكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، ومعظم حوادث الاعتقال في سوريا تتم من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة، وبناءً على لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ آذار 2011 فإن أغلب عمليات الاعتقال تأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، وتعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن القوات الحكومية السورية تتعمد انتهاج هذه الطريقة بالاعتقال كي لا تُبقي دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن هذه العمليات وما يتبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال/الاختفاء/التعذيب بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى مختفين قسرياً.

تقوم بقية أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا مثل قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية، والتنظيمات الإسلامية المتطرفة، وفصائل المعارضة المسلحة بمختلف تشكيلاتها، بإجراءات مشابهة لما يقوم به النظام السوري وإن كان بوتيرة ومنهجية أقل مما تمارسه قوات النظام السوري، وهي تُشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإن تمت على خلفية النزاع المسلح فهي تُشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

لا يقوم أحد من أطراف النزاع والقوى المسيطرة بإتاحة أي سجل عام للمجتمع يُظهر أماكن وجود المعتقلين/المحتجزين وأسباب اعتقالهم، ولا ما هي الأحكام القضائية التي صدرت بحقهم، بما في ذلك عقوبة الإعدام، ولا تعلم الغالبية العظمى من الأهالي مصير أبنائهم.

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات المعتقلين/المختفين قسرياً، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتحقق منها؛ الأمر الذي مكّننا بالتالي من توزيع حالات الاعتقال بحسب الجنس ومكان الحادثة، والمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، والجهة التي قامت بعملية الاعتقال، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتعرف على المحافظات التي اعتقل واختفى النسبة الأعظم من أبنائهم. ونُشير إلى أننا عند توزيع حصيلة المعتقلين في قاعدة بياناتنا فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي حصلت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، وفي معظم تقاريرنا نستعرض توزيع حصيلة حالات الاعتقال بحسب المكان الذي وقع فيه الاعتقال، وليس بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، وبكل تأكيد فإنه في بعض الأحيان نقوم

بتوزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل؛ ذلك لإظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرّض له أبناء تلك المحافظة مقارنة مع محافظات أخرى، ونقوم بالتنويه لذلك ضمن التقرير.

تذكر الشبكة السورية لحقوق الإنسان في جميع تقاريرها أنّ النظام السوري لم يعد يُسلم أيّاً من العائلات التي يتصل بها لإبلاغها أنّ أحد أفرادها قد توفي داخل مركز الاحتجاز، أو ما حصل منتصف عام 2018 عندما كشف عن مصير مختفين قسرياً عبر دوائر السّجل المدني على أنهم قد توفوا، فإنّه لم يسلم أحداً أي دليل مادي يُثبت أن قريبه المختفي قد مات، ففي ما عدا اتصال هاتفي أو شهادة من دائرة السّجل المدني لم يرقم النظام بإيضاح مصير المختفين بشكل نهائي، وبناءً على ذلك تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ جريمة الاختفاء القسري لا تزال متواصلة، وطالما لم يتم العثور على الشخص حياً أو ميتاً، فإننا ووفقاً للقانون الدولي في هذا الخصوص سوف نظل نعتبر جميع هؤلاء في عداد المختفين قسرياً والمتهم الرئيس بهم هو النظام السوري. لقد ارتكب النظام السوري سلسلة متواصلة من الجرائم ومن إهانة الكرامة الإنسانية، بدءاً من الاعتقال دون أيّة مذكرة توقيف ودون القدرة على تكليف محامٍ، وفي ظروف احتجاز بالغة الوحشية، وتعرّض المعتقلين للتعذيب، وتحويل 85 % منهم إلى مختفين قسرياً، ثم إبلاغ العوائل دون تسليم جثة أو رفات أو مقبرة.

تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان [نموذجاً خاصاً](#) يمكن ملؤه باسم ومعلومات المعتقل ليتابع قسم المعتقلين هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

- توثيق المراكز الحيوية -

يعمل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل يومي على توثيق الاستهداف للمراكز الحيوية المدنيّة، وفي حال تعرض المركز الحيوي الواحد لأزيد من اعتداء واحد، نحن نوثّق كل حادثة اعتداء على أنها انتهاك. ونستمر في اعتبار الاعتداءات على المراكز الحيوية على أنها انتهاك لها حتى في حال توقفها عن العمل بسبب القصف أو الدمار.

تواجه فريق التحقيق العامل على استهداف المراكز الحيوية تحديات استثنائية، مثل معرفة حالة المركز الحيوي قبل الاستهداف وبعده، وتقدير حجم الضرر، ونوعية السلاح المستخدم، وقد يتعرض المركز الحيوي لأزيد من هجوم في الوقت ذاته أو ضمن فترات زمنية قصيرة، مثل بعض المشافي ومقرات الدفاع المدني، كما قد يتعرض لهجوم من أزيد من طرف، كأن يتعرض المركز ذاته لقصف من طائرات النظام السوري ثم لقصف من طائرات القوات الروسية.

قمنا ببناء قواعد بيانات جزئية لمختلف المراكز الحيوية التي نوثقها وفيما يلي أبرز المراكز الحيوية في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

المراكز الحيوية الطبية:

- المنشآت الطبية (المستشفيات - المستوصفات - النقاط الطبية - المشافي الميدانية...).
- سيارات الإسعاف.

المراكز الحيوية التربوية:

- المدارس.
- المعاهد التعليمية.
- رياض الأطفال.
- المدن الجامعية.
- دور الأيتام.

المراكز الحيوية الدينية:

- المساجد.
- الكنائس والأديرة.

الشارات الإنسانية الخاصة:

- منظمة الصليب الأحمر الدولي (منشآت - آليات).
- منظمة الهلال الأحمر (منشآت - آليات).

المربعات السكانية:

- الحدائق.
- المراكز التجارية.
- الأسواق.
- الفنادق.
- دور العجزة.
- الملاعب.

المراكز الحيوية الثقافية:

- المناطق الأثرية (القلع والحصون - المدافن - المعابد - المدرجات والمسارح...).
- المتاحف.

البنى التحتية:

- محطات ومصادر الطاقة (شبكات الكهرباء - محطات توليد ونقل الكهرباء - محطات الوقود - آبار النفط ومحطاتها - آبار الغاز ومحطاتها - أنابيب نقل النفط والغاز...).
- مراكز الدفاع المدني (منشآت - آليات).
- أفواج الإطفاء (منشآت - آليات).
- المنشآت والمصادر المائية (أنابيب المياه - آبار المياه - محطات ضخ

- ومعالجة المياه - قنوات الري - السدود خزانات المياه - محطات معالجة الصرف الصحي - شبكات الصرف الصحي...).
- المقرات الخدمية الرسمية (مؤسسات وزارات...).
- وسائط النقل (الجسور - المعابر المائية الطرق العامة - السكك الحديدية - كراجات ومحطات السيارات والباصات والسكك الحديدية - المطارات المدنية المعابر الحدودية ومكاتبها...).
- الأفران.

- المصارف.
- مزارع الحيوانات الداجنة.
- صوامع الحبوب.
- المنشآت الصناعية (المعامل والمنشآت والمدن الصناعية...).
- المقرات والمنظمات الدولية.
- الصيدليات.
- منظمات المجتمع المدني.
- الوسائط الإعلامية.

مخيمات النازحين:

- (المخيمات النظامية - المخيمات العشوائية - مراكز الإيواء - قرى النازحين..)

الممثلات الدبلوماسية:

- (السفارات - القنصليات - ممثلات الدول - المراكز والمكاتب الدبلوماسية...)

- توثيق استخدام أنواع مختلفة من الأسلحة وبشكل خاص الأسلحة العشوائية وغير المشروعة -

نهتم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتوثيق أداة الجريمة/ السلاح، لكل حادثة من الحوادث، ونقوم بفرز قاعدة البيانات بحسب نوع السلاح المستخدم، وهناك أصناف خاصة من الأسلحة أبدينا فيها اهتماماً أكبر، مثل الأسلحة المحرم استخدامها، أو التي وردت فيها قرارات من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، مثل: الأسلحة الكيميائية، الذخائر العنقودية، البراميل المتفجرة، الأسلحة الحارقة، وقمنا ببناء قواعد بيانات جزئية خاصة بها، ونحاول أن تشمل كل حادثة ما يلي:

- توقيت الهجوم
- الموقع المستهدف
- حالة الطقس
- حصيلة الضحايا من قتلى ومصابين
- نوع السلاح المستخدم
- صور ومقاطع مصورة لحالة المصابين والضحايا، وموقع حادثة الانتهاك، ومخلفات الأسلحة إن وجدت
- قد لا يتمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من زيارة موقع الحادثة، ولم تُتَّح الظروف إمكانية أخذ عينات من الدَّم أو التربة وإجراء فحوصات لها، وفي هذه الحالة نعتمد على روايات مباشرة حصلنا عليها من ناجين وشهود عيان، وأطباء عالجوا مصابين إثر هجمات كيميائية أو هجمات بذخائر عنقودية أو أسلحة حارقة، وعناصر من الدفاع المدني استجابوا مبكراً للإنقاذ مناطق القصف والاستهداف.
- تحليل المقاطع المصوّرة والصور، التي وردت إلينا أو التي نُشرت عبر الإنترنت وتحققنا من صدقيتها
- نقوم في كثير من الحوادث بتحليل كيفية وقوع الهجوم وطرح تصوّر لشكل الهجوم ونمطه، كما نقوم في كثير من الحوادث أيضاً برسم مقاطع أفقية وشاقولية توضّح أماكن سقوط القذائف، والآثار التي تسببت بها، وغير ذلك من التفاصيل.

- التثريد القسري -

من أنماط الانتهاكات الرئيسة التي عُيّنت بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وقد طال قرابة 13 مليون مواطن سوري ما بين نازح ولاجئ، فهو انتهاك واسع النطاق، ونعمل على توثيق الحالات البارزة للمناطق التي تشرّد أهلها قسرياً عبر المراحل الرئيسة التالية:

- دراسة وتحليل التسلسل الزمني للأحداث التي تعرضت لها المنطقة منذ آذار 2011، وبشكل خاص الفترة الزمنية التي سبقت التشريد القسري.
- دراسة واقع السيطرة العسكرية لأطراف النزاع على الأرض، وتحليل انعكاسات تغير السيطرة على حركات النزوح.
- عمليات رصد ومتابعة لكافة اتفاقات الهدن أو اتفاقات وقف إطلاق النار التي شهدتها المنطقة وتداعياتها، وتحليل آثارها وانعكاساتها على واقع عمليات النزوح والتشريد القسري.
- التواصل مع المشردين وجمع بيانات عنهم والاستماع إلى شهاداتهم، ومحاولة الحصول على صور لعملية التشريد.
- تحليل أثر استهداف البنى التحتية والمراكز الحيوية المدنية التي تخدم الجوانب الأساسية لحياة السكان، وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الخاصة بتوثيق الاعتداءات على المراكز الحيوية المدنية، ومدى ارتباط ذلك بعملية التشريد التي وقعت.
- رصد وتوثيق عمليات الحصار والتجويع التي مورست من قبل أطراف النزاع على المنطقة -في حال وجودها- وما رافقها من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحليل تداعياتها وأثرها على عمليات التشريد.
- الحصول على صور أقمار صناعية ذات دقة عالية للمنطقة بتاريخ زمنية متباعدة، وتحليل حجم الدمار في المنازل والمحلات التجارية الذي تسبب به القصف العنيف، والذي لعب دوراً رئيساً في عملية التشريد.
- ساهم استخدام النظام السوري وحلفائه للأسلحة المحرمة دولياً مثل سلاح الدمار الشامل الكيميائي في تشريد مناطق بأكملها واستسلام أهلها، وكذلك الاستخدام الواسع النطاق للبراميل المتفجرة، والذخائر العنقودية.
- أخيراً، فإننا نرصد عمليات النهب والسيطرة على الأراضي والممتلكات (HLP) التي تتبع عمليات التشريد، والتي عززها النظام السوري عبر تشريع قوانين تخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتنتهك أبسط حقوق المواطنين السوري في الملكية، وتُشكّل عقبة أساسية أمام عودة اللاجئين والنازحين، ومحاولة تغيير هندسي للتركيبة السكانية والاجتماعية.

- الانتهاكات بحق الطفل -

تُعنى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتوثيق أنماط متعددة من الانتهاكات التي يتعرّض لها الأطفال في سوريا، ولا يكاد يخلو تقرير أو إحصائية من ذكر الأطفال فيها، وقد قمنا ببناء قاعدة بيانات خاصة بالانتهاكات التي وقعت بحق الأطفال، تتضمن بشكل أساسي كلاً من: القتل، الاعتقال، الاختفاء القسري، التعذيب، العنف الجنسي، التجنيد، التشريد، استهداف المدارس ورياض الأطفال وبالتالي الحرمان من التعليم، وتتبع في ذلك الخطوات التي وردت سابقاً في عمليات توثيق كل نمط من أنماط الانتهاكات.

- الانتهاكات بحق المرأة -

تُعنى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتوثيق أنماط متعددة من الانتهاكات التي تتعرّض لها المرأة في سوريا، ولا يكاد يخلو تقرير أو إحصائية من ذكر حصيلة النساء فيها، وقد قمنا ببناء قاعدة بيانات خاصة بالانتهاكات التي وقعت بحق المرأة، تتضمن بشكل أساسي كلاً من: القتل، الاعتقال، الاختفاء القسري، التعذيب، التجنيد، التشريد، الزواج القسري، العنف الجنسي، وتبع في ذلك الخطوات التي وردت سابقاً في عمليات توثيق كل نمط من أنماط الانتهاكات.

- الاعتماد على المصادر المفتوحة -

نستخدم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان المصادر المفتوحة، ونعتمد عليها كشكل إضافي يُعزز من مراحل التحقيق في الحادثة، وذلك على اعتبار أننا نتابع الأحداث بشكل يومي، ونحصل على كثير من تلك المواد عبر:

- العاملين أو المتطوعين معنا.
- شبكة الإنترنت.

ونظراً لعمَلنا المستمر على مدى قرابة 10 سنوات بنينا من خلالها مئات العلاقات مع النشطاء المحليين، وتمكّننا من خلالها من تمييز المصادر ذات الموثوقية العالية، نقوم برصد ما صدر عن كل حادثة، ثم نعمل على تجميع المواد معاً وفرزها والتحقق من صدقيتها وصلتها بالحادثة، وبشكل عام تحتوي الصور والمقاطع المصورة التي نقوم بأرشفتها على العديد من التفاصيل التي قد تُشكّل دليلاً على انتهاك أو أكثر، على سبيل المثال:

- جثامين أو أشلاء لضحايا
- أشخاص يتلقون العلاج في المشافي أو النقاط الطبية
- عمليات إجلاء ضحايا أو انتشار جثث
- مخلفات أسلحة وبقايا ذخائر، أو دخان أصفر يدل على استخدام غاز، أو رماد يدل على استخدام أسلحة حارقة
- دمار وأضرار مادية
- حيوانات أو نباتات متأثرة بأسلحة كيميائية أو حارقة
- تجهيز وإعداد ذخائر للإطلاق
- اعترافات أو تباهي بارتكاب الجرائم
- آثار حرائق في المساكن أو الأبنية
- عمليات نزوح جماعية
- روايات شهود عيان/ سواء روايات عامة أو مقابلات شخصية
- أوضاع إنسانية سيئة في المخيمات أو أماكن النزوح
- عمليات دفن ضمن مقابر جماعية
- آثار تجريف تدل على مقابر جماعية
- تفاصيل تدل على الموقع الجغرافي للحادثة

تأتي بعد ذلك مرحلة التحقق والتي يمر من خلالها كل مقطع مصور عبر عدة عمليات تدقيق، وبشكل خاص في حال عدم الحصول على البيانات الأولية للمادة - Meta data، مثل:

- التحقق من تصويره في سوريا، تاريخ التقاط المقطع وزمنه والموقع الجغرافي.
- التحقق من تاريخ رفع المقطع للمرة الأولى، والمصدر الأول الذي قام برفعه، وذلك عبر محرك بحث معيّن
- مقارنة مراجع مرئية (مثل المباني، الجبال، الأشجار والمآذن، ومفتريات الطرق) مع صور الأقمار الصناعية من غوغل إيرث وكذلك الصور الجغرافية المحددة من خرائط غوغل.

تأتي بعد ذلك مرحلة تحليل المصادر بصرياً والمقاطعة بينها، والربط مع روايات الشهود المباشرة التي حصلنا عليها، وبقيّة التفاصيل المتوافرة عن الحادثة، مثل صور أقمار صناعية في حال قمنا بشرائها لبعض الحوادث.

- توثيق الأفراد المتورطين في ارتكاب الانتهاكات -

نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ببذل أكبر جهد ممكن لتحديد هوية مرتكب الانتهاك، من أجل إدانته وتحميله المسؤولية، وفضح جرائمه ومحاسبته، ثم نحاول البحث بشكل أعمق، والوصول إلى تفاصيل أكثر عبر تحديد ما يلي:
الأفراد المساهمين في تنفيذ الانتهاك، الرتبة التي يحملونها، المدة الزمنية التي عملوا فيها، معرفة سلسلة القيادة، وغير ذلك من التفاصيل.

قمنا ببناء قاعدة بيانات لأفراد نعتقد أنهم متورطون أو مساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتكاب انتهاكات وهم ضمن أحد الأطراف الرئيسية التي أشرنا إليها سابقاً، تتضمن قاعدة البيانات التي عملنا على بنائها منذ عام 2011 حتى الآن، أسماء وتفاصيل لعشرات الآلاف من هؤلاء، الغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص يعملون ضمن مسؤولية النظام السوري وحلفائه.

قمنا بجمع هذه البيانات من أفراد منشقين عن النظام السوري، وكذلك ممن مازال قيد عمله في الحكومة السورية، ومن مدنيين على معرفة بوظيفة هؤلاء الأفراد وطبيعة عملهم، واعتمدنا كذلك على ما تقوم مواقع موالية للنظام السوري بنشره على شبكة الإنترنت، وعلى نشطاء في المعارضة السورية، وكذلك على مصادر مفتوحة، وعلى ما يردنا من معلومات من خلال شبكة العلاقات التي بنيناها مع المجتمع السوري ومع النشطاء المحليين، حيث نقوم بعملية مقاطعة وتحليل لكل هذه البيانات، وقد واجهتنا تحديات إضافية وخاصة في بناء قاعدة البيانات هذه من أبرزها:

- تكتم أطراف النزاع على هذه المعلومات، حتى الحكومية منها فعلى سبيل المثال لا يحتوي موقع وزارة الدفاع التابعة للنظام السوري أية تفاصيل عن قيادات الجيش والألوية والقطاعات وقادة سلاح الطيران، وكذلك موقع وزارة الداخلية لا يحتوي أية معلومات عن قادة الأفرع الأمنية.
 - في حال عزل أو مقتل أحد هؤلاء الأفراد من القادة أو العناصر المنفذة فإنه من الصعوبة تحديد تاريخ مقتله، وبالتالي تحديد هل كان هو المسؤول عند وقوع الحادثة، وكذلك هناك صعوبة في معرفة المسؤول الجديد.
 - خوف المدنيين من التعاون في مثل هذا الموضوع الحساس
-

- التّحديات -

تُعتبر عمليات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من أصعب وأعقد العمليات على مستوى العالم، في ظلّ الظروف والأوضاع الاستثنائية التي تتم خلالها عمليات التوثيق، ويعتبر العامل الأمني هو أبرز هذه التحديات، لأن الفرد قد يفقد حياته وهو يقوم بتوثيق انتهاك أو محاولة الحصول على معلومة، وقد يتم اعتقاله وتعذيب أو تغييبه قسرياً، هناك عوامل أخرى مثل: قطع الكهرباء لساعات طويلة، وقطع الاتصالات والإنترنت، وتعدد الجهات التي ترتكب الانتهاكات، (في بعض الأحيان يصعب تحديد الجهة التي قامت بالانتهاك فيتم وضعها مع الحالات التي لم يتمكّن من تحديد هوية المنتهك فيها)، وقد دخل في العامين الأخيرين فقدان ثقة المجتمع السوري بعمليات التوثيق، وقدرتها على ملاحقة المجرمين وفضحهم، بعد قرابة تسع سنوات من إفلات المجرمين من العقاب، بل تفاخرهم بارتكاب الجرائم، الذي نلحظه بشكل خاص من قبل أتباع النظام السوري.

في هذا السياق تخضع الحوادث كافة لعمليات مراجعة، واستمرارية في عمليات التحقيق، وفي حال اكتشاف معلومات إضافية أو معلومات أكثر دقة، أو أخطاء، فإننا نقوم بتحديث قاعدة البيانات الخاصة بالشبكة السورية لحقوق الإنسان.

- مشاركة البيانات -

تؤمن الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمشاركة البيانات التي قامت بتوثيقها وفق منهجية العمل السابقة مع الجهات والدول التي تعمل في تحقيقات تصبّ في خدمة مسار المحاسبة والعدالة الانتقالية، ونقوم بهذه العملية وفقاً لشروط معيارية منشورة على موقعنا.

- تصنيف الانتهاكات كما أن ليس كل ما نسجله جرائم -

خلال عمليات توثيق الحوادث المختلفة تجتهد الشبكة السورية لحقوق الإنسان في جمع الأدلة والقرائن بغية معرفة الحقيقة، وبهدف إسقاط التصنيف القانوني الصحيح على الحادثة حين إدراجها في التقارير والأبحاث والبيانات التي تُصدرها، على الرغم من التفاوت في كمّ الأدلة والقرائن المتاحة ونوعيتها بين حادثة وأخرى نتيجة للتحديات المختلفة التي تواجهنا أثناء العمل التوثيقي.

ونظراً لاستمرار الشبكة السورية لحقوق الإنسان في متابعة رصد أية أدلة أو قرائن جديدة عن الحوادث التي جرى توثيقها فإنّ هذا قد يؤدي إلى تغيير في التصنيف القانوني للحادثة نتيجة ظهور هذه الأدلة أو القرائن الجديدة، فيتمّ العمل على تحديث قاعدة البيانات وإضافة الأدلة والقرائن الجديدة إلى الأرشيف وتعديل التصنيف القانوني للحادثة.

من ناحية أخرى، فإنّ العديد من الحوادث التي تتضمن أضراراً جانبية، ولا تُصنّف على أنها تحوي انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، تعمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على رصدها وتسجيلها بهدف حفظ الذاكرة التاريخية للأحداث كسجلاً وطني للمستقبل، ولا تصفّها بأنها ترقى إلى جرائم.

- الواقع أكبر -

نظراً للصعوبات الاستثنائية التي تم ذكرها، ونتيجة لمحدودية الموارد اللوجستية والمادية فإننا على ثقة بأن قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحتوي الحد الأدنى من الانتهاكات، وبأن هناك كمّاً كبيراً من حوادث الانتهاكات التي لم تصل إلينا ولم نتمكن من توثيقها، بناء على ذلك، فإنّ الإحصائيات الصادرة بالاستناد إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان لا تعبّر سوى عن الحدّ الأدنى من البيانات الحقيقية للانتهاكات المتعددة التي نرصدها، ونسعى جاهدين لزيادة مواردنا اللوجستية وشبكة علاقاتنا بغية تغطية أكبر قدر ممكن من الحوادث، وبناء بنك مركزي وطني يؤرشفها ويضعها ضمن سياقها من أجل منع أي تغيير في سرديّة الأحداث، وكذلك لإظهار أكبر قدر ممكن من حجم المعاناة التي تعرّض لها الشعب السوري.



WWW.SNHR.ORG